مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: المسألة الكردية والسياسة الدولية (دراسة في أسباب ومداخل التأثير)
اسم الكاتب: م. حسين مصطفى احمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/511
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المسألة الكردية والسياسة الدولية
(دراسة في أسباب ومداخل التأثير)

م. حسين مصطفى احمد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

"Summary"
"Kurdish Issue and International Politics a study in causes and approaches of effects"

By Lecturer : Husain Mustafa Ahmed

Kurdish Issue one of most Important factor in International Politic because the Strategic importance to region in one side in other side because reason related with Kurdish people itself as well as the some reason related with governing systems which characterized with Dictatorship and used the violence and military solution toward the Kurd.

The effectiveness of Kurdish Issue in International politics appears in two attitudes , The first , this issue in many cases caused increasing of coordination with countries in region through treaties and conventions but in other side this issue caused in creating crisis and wars with the countries in region.

Finally, there were strong attitude within United Nations and super power in the world in backing Human regions with international politics and Kurdish issue one of the important issue in related with Human rights Issue.

الملخص

تعد المسالة الكردية من العوامل المؤثرة في السياسة الدولية، وذلك لأسباب منها يرجع إلى المنطقة وأهميتها الإستراتيجية، ومنها ما يعود إلى الشعب الكردي نفسه، ومنها ما يرجع إلى طبيعة الأنظمة الحاكمة التي تتسم بالفردية وتتجه للعنف والحل العسكري تجاه الكرد من ناحية، ولديها الكثير من التناقضات والتضارب في المصالح والتوجهات من ناحية أخرى.

وتكمن تأثيرات المسألة الكردية في السياسة الدولية في اتجاهين، فهي كثيراً ما كانت تتسبب في تقارب دول المنطقة وزيادة نقاط الاشتراك فيما بينها، ودخولها في اتفاقيات وأحلاف ومعاهدات تارةً، وتارةً أخرى كانت الحكومات داخل دولها، ويتبع ذلك ظهور مشاريع جديدة ومراجعة للتحالفات القديمة، كما هناك اتجاها قوياً داخل الدول الكبرى والأمم المتحدة على المستوى الدولي في دعم مسألة ربط حقوق الإنسان بالوضع الدولي لأية دولة عن طريق العزل والمشاركة في النادي الدولي، ولعل الملف الكردي واحداً من أهم قضايا حقوق الإنسان.

المقدمة:

يحتل موضوع المسألة الكردية مساحات واسعة من الاهتمام الدولي، إذ تؤلف اسباب ومداخل تأثيراتها المحلية والاقليمية والدولية عوامل مضافة في تأجيجها، حتى اخذت مسارات لا تصب في جميع الاحوال في مصلحة الدول التي توجد بين ظهرانيها، الامر الذي افقد هذه الدول الاستقرار والوحدة الوطنية والتكامل الوطني والاقليمي.

ان السياسة الدولية تهتم بدراسة هذه المسألة بما فيها من معاهدات وتحالفات وهياكل ونسق وحروب ونزاعات، انطلاقاً من ان قضايا القوميات تمثل فاعلاً مهماً في مسارها وطرفاً في رسمها وتغيير مجراها، لأن الارث الاستعماري والتنوع العرقي الهائل وغياب الديمقراطيات والحريات العامة، قد جعل الدول تدفع تكاليف باهظة من أرواحها وأموالها واستقرارها ونمائها ثمناً للنزاعات والصراعات والمشكلات القومية، الامر الذي يبدو سبباً كافياً يدفع الباحثين إلى الخوض في الموضوع وتحديد ابعاده المختلفة.

أهمية البحث:

تنبع اهمية البحث من أن الحكومات التي تقتسم كردستان لم تتمكن من استيعاب الحقوق المشروعة للشعب الكردي ووضعها في أطر دستورية، مما يعني استمرار تأثيرها في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية لكل دولة .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى بيان التأثير الذي تركته المسألة الكردية في السياسة الدولية على مر تاريخها الطويل **قديماً وحديثاً** .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في ان السياسات الخارجية للدول تتأثر بالكثير من العوامل، ولعل ابرزها عامل التنوع العرقي والقضايا القومية والحركات السياسية للاثنيات التي تطالب بحقوقها من الدول التي تحكمها.

ويكمن اجمال مشكلة البحث في الاسئلة الاتية :

- إلى أي مدى أثرت المسألة الكردية في السياسة الدولية ؟
- ما اسباب تأثير المسألة الكردية في السياسة الدولية، وما مدخلاتها المحلية والإقليمية والدولية ؟

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية فحواها ان المسألة الكردية من العوامل المؤثرة في السياسة الدولية، لأنه تعين صانع القرار على التعامل الصحيح مع مشكلات القوميات وحقوقها بدل من ان تتحول إلى بؤرة استنزاف داخلي وتوتر خارجي ومدخل للتدخلات الاجنبية، فاستقرار المنطقة واتجاهها للتكامل والتعاون مرهون بحل هذه المسألة بشكل عادل يرضي الاطراف جميعاً.

منهجية البحث :

يستعين البحث بمنهج دراسة الحالة وهي المسالة الكردية وذلك بهدف الوصول لأسباب ومداخل تأثيراتها المحلية والاقليمية والدولية في السياسة الدولية، واعتماد المنهج التاريخي التحليلي في سرد الأحداث التاريخية وتحليلها سياسياً وبيان ترابطها وعلاقتها بالموضوع الأصلي المبحوث عنه، والسعي لبلورة رؤية واضحة عنه تؤدي إلى وضعه في اطار علمي، فضلاً عن استخدام منهج الصراع (نظرية الصراع) لدراسة كيفية توظيف المسألة الكردية في ادارة الصراع بينهما، وفي ضوء هذه المنهجية تحددت هيكلية البحث في المباحث الاتية .

المبحث الأول / أسباب تأثير المسالة الكردية في السياسة الدولية

بحلول القرن الحادي والعشرين، بدأت العلائق الاثنية تحتل الموقع المركزي الذي كانت تشغله القومية في بدايات القرن العشرين، لاسيما وان البعدين الاثني والقومي يضعان الاشكالية الكردية في مقدمة المسائل الجديرة بالاهتمام، لأنها تمثل احدى لبنات التاريخ لمسألة كانت وما زالت موضع اهتمام، ولعل العراق بؤرة الاهتمام الدولي[1]، وكما يرى العقلاء من اهل السياسة واحدة من اعقد المسائل في السياسة الدولية في منطقة الشرق الأوسط .

وعند التدقيق في الاسباب التي جعلت المسألة الكردية بهذه الاهمية من التأثير في السياسة الدولية على مر تاريخها الطويل، فانه يمكن ارجاعها لعدة اسباب هي:

اولاً : اسباب ترجع لاستراتيجية كردستان والمنطقة عموماً

تعد كردستان منطقة مهمة بحكم موقعها الجيوسياسي الواقع بين ثلاثة مراكز للقوى في الشرق الاوسط، ويمكن تفسير ذلك في ثلاثة امور هي:

1 - ان كردستان على قائمة اولويات الدول الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية، إذ تعد خط دفاعي غربي

استراتيجي ابان الحرب الباردة في وجه الاتحاد السوفيتي، ولعل حلف بغداد مثلاً يحول دون وصول الروس إلى هذه المنطقة لقربها الشديد من ابار النفط، كما بدأ يعد ذلك في حقيقته مقدمة لما نعيشه اليوم من الهيمنة الامريكية على المنطقة بأشكال شتى لنهب ثرواتها واخضاعها لمخططاتها العدوانية المرسومة [2]، ومن وجهة نظر الروس فأن كردستان تعد مدخلاً استراتيجياً مهماً للوصول إلى المنطقة وكسر الطوق الغربي، لأنها تمثل مفتاحاً سياسياً وعسكرياً للتوسع السوفياتي في الشرق الاوسط [3] ، الامر الذي ادخل المنطقة في دوامة المصالح الدولية والاستراتيجيات المتناقضة للقوى العالمية، ومن ثم وفر فرصة الحياة للمسألة الكردية من ناحية واستمرار نزيفها من ناحية اخرى، حتى بقيت تؤثر على ملامح العلاقات السياسية الدولية في المنطقة، ومن وجهة نظر الدول التي تريد التدخل في المنطقة فأن كردستان مدخل اساسي ومهم، ويمكن ملاحظة ذلك عن طريق دعم هذه الدول للكرد والاعتراف بهم .

2 - ان كردستان بمثابة الجسر الرابط للشعوب المختلفة (العرب – الفرس – الترك – الكرد) في موقعها الجغرافي، فهي في مكان قريب ومطل على الخليج العربي والبحر المتوسط، ويمكن القول ان الاهمية الاستراتيجية لكردستان نابعة من الاهمية الاستراتيجية لكل من العراق وايران وسوريا وتركيا والمنطقة عموماً [4]، لأنهم يمثلون قلب الشرق الاوسط ومحط تنافس وصراع اقليمي ودولي اسهم في ارتفاع رصيدهم الاستراتيجي والجيوستراتيجي في الشؤون والتوازنات الدولية والاقليمية، وقد ساعدت هذه المنزلة الاستراتيجية على ان يحافظ الكرد على انفسهم فيها، الا انها ادت إلى بقائهم متخلفين عن ركب الحضارة [5] .

فالعراق مثلاً يمثل موقعه الاستراتيجي بين الشرق والغرب عاملاً جوهرياً في توجيه انتباه البريطانيين قديماً، وتحديد مسارات تغلغلهم ونفوذهم فيه، إذ انه بمثابة القلب للشرق الاوسط، وخطورة موقعه وثروته النفطية تفسر جوانب من صراعه الطويل مع قوى اقليمية ودولية في التاريخ القديم والحديث والمعاصر.

وموقع ايران الجغرافي يعد من اهم العوامل المؤثرة في سياستها الدولية، إذ منحها موقعها المتميز اهمية دولية، فالاتحاد السوفيتي السابق (روسيا حالياً) يعد ايران ممراً له إلى المحيط الهندي مركز الوجود الامريكي الاستراتيجي، لذلك يحاول السعي إلى كسبها او ضمان حيادها على الاقل في عالمنا المعاصر، وهكذا بالنسبة للولايات المتحدة التي تروم وضعها في الفلك الاستراتيجي الغربي الامريكي [6]، رغم خلافاتها مع ايران في قضايا عدة — كدعم الجماعات الارهابية — الملف النووي ... الخ.

وتمثل سوريا جزءاً من الساحل الشرقي للبحر المتوسط، فهي قلب الهلال الخصيب في المشرق العربي الشمالي، ونظراً لأهمية موقع الجوار الجغرافي السوري التركي لوقوع الاخيرة في الزاوية الشمالية الشرقية للبحر المتوسط، فقد فرض عليهما ذلك الموقع ان تنشأ علاقات اتسمت بالتوتر والانفراج بين الحين والاخر، وذلك لتعدد مشكلات الجوار بينهما وامثلتها الاسكندرونة – المياه – الكرد – التعاون التركي الاسرائيلي [7]، واتجاه سوريا لأستئناف العلاقات مع العراق الذي قد يلحق ضرراً اقتصادياً بتركيا بتصدير النفط العراقي عبر الانبوب السوري وليس التركي مستقبلاً.

وتبعاً لذلك يمكن القول ان العامل الجغرافي لهذه الدول منحها موقعاً جيوستراتيجياً فريداً كان له انعكاساته وابعاده المهمة عبر التاريخ القديم والمعاصر بأتجاه التعارض.

3- تحتوي كردستان على كميات هائلة من الثروات الاستراتيجية المهمة وامثلتها النفط والمياه التي تزايدت اهميتها منذ القدم، وكان هذا الامر احد الاسباب التي جعلت المنطقة محط اطماع القوى الدولية على ما يقرب من قرن .

لقد اثبت المسح الجيولوجي منذ اوائل القرن العشرين على وجود كميات هائلة من النفط في شمالي العراق، التي ادت دوراً حاسماً في تعاطف الحلفاء مع تركيا التي كانت تحمل ورقة نفط الموصل (شركة النفط التركية)، إذ كانت الموصل تعد جزءاً من اراضيها، لاسيما بعد تعاطف الولايات المتحدة مع تركيا، ناهيك عن عدم استخدام فرنسا وبريطانيا القوة ضد مصطفى كمال اتاتورك المدعوم من الولايات المتحدة وروسيا، وسعت هذه القوى إلى المشاركة والحصول على نصيب في نفط الموصل [8] .

فالتاريخ يذكرنا بأن الحلم التركي بضم الشمال العراقي اليها (المنطقة الكردية او ولاية الموصل) يعود بأسبابه إلى الربع الاول من القرن العشرين، فبعد ان تأسست الدولة العراقية عام 1921 تحت حكم الملك فيصل الاول من ولايتي البصرة وبغداد، وبقيت ولاية الموصل معلقة بين تركيا والعراق كل منها ترى انها لها الاحقية بها، وتقدم المبررات لذلك إلى ان تم ضم هذه الولاية إلى العراق عام 1925، لتصبح الدولة العراقية مكونة من ثلاثة ولايات هي البصرة وبغداد والموصل، ومنذ ذلك التاريخ كانت تركيا تقدم الحجج والذرائع للاعلان عن مطامعها في هذه الولاية، وما يعزز ما ذهبنا اليه قول رئيس الحكومة التركية الاسبق بولند اجاويد ((ان الموصل وكركوك وديعة لدى الحكومات العراقية المتعاقبة وقد ان الاوان لأستردادهما)) [9].

وعليه فان لمدينتي الموصل وكركوك اهمية كبرى، نظراً لاهميتهما العسكرية والجغرافية ولوقوعها على مفترق طرق

الموصلات، لأن الهيمنة عليهما معناه الهيمنة على العراق وتركيا وسوريا والقوقاز .

ويشير مصدر موثوق ان اوزال في لقائه بوش الاب في امريكا عقب حرب الخليج الثانية طلب دعماً امريكياً بالاستيلاء على الموصل وكركوك، وما يعزز هذه الرواية الجنرال نجيب تورماني رئيس اركان الجيش التركي في عهد اوزال الذي احاله إلى التقاعد لخلافه معه حول احتلال المدينتين [10] .

وفي ضوء ذلك فان التدخلات المستمرة من تركيا في شمالي العراق وعمليات تدمير القرى الكردية من اسوأ اثار المسألة الكردية في تركيا في وقتنا الحاضر .

ثانياً : اسباب ترجع للمسألة والشعب الكردي نفسه

في هذا الموضوع يمكن توضيح الحقائق الآتية :

1- ان الشعب الكردي ذو حجم مقدر في المنطقة ونسبته السكانية إلى باقي الشعوب داخل الدول نسبة مقدرة وكبيرة، إذا نظرنا إلى نسبة النمو السكاني في المنطقة والثقافة الانجابية المشجعة للخصوبة لدى الكرد، الذي يتوزع سكانها حالياً على النحو الاتي :

- تركيا من 15-20 مليون نسمة.
- ايران من 10 – 12 مليون نسمة.
- العراق من 6-7 مليون نسمة.
- سوريا حوالي 2،5 مليون نسمة.
- الاتحاد السوفيتي حوالي 2،5 مليون نسمة.

المجموع من 36 – 44 مليون نسمة . [11]

وهذه الارقام تقريبية لأن جميع الدول التي ينتمي الكرد اليها لا تعلن عن اعدادهم الحقيقية في اي احصاء سكاني.

2- ان الشعب الكردي اثبت استعداده لتقديم كل التضحيات في سبيل قضيته، فضلاً عن تعبئة نفسه وتنظيم جهوده وحشد قواه لنيل غاياته، ليس هذا فحسب بل قدرته على الاستفادة من تناقضات المصالح بين الدول المحيطة به، ومع ذلك فأنه لم يتوافر للكرد ان تكون لهم دولة مستقلة او الحكم الذاتي الذي تتوافر فيه عوامل الدوام ودعامات الاستقرار .

3- ان واقع التوزيع الجغرافي للشعب الكردي عبر الامتداد الحدودي وفر له امكانية ان يحصل كل جزء منه على دعم من الاجزاء الاخرى من الدول، مما جعل من العامل الكردي عامل اضطراب وتوترات حدودية، كما حصل في كردستان ايران من العام 1946 بأعلانه لجمهورية مهاباد الكردية المستقلة [12].

4- ان درجة الوعي القومي عند الكرد عالية جداً، إذ يؤمن ايماناً مطلقاً بوحدته وتميزه

وحقه في الاحتفاظ بهذه الخصوصيات القومية، بوصفهم مجتمعاً ذو وحدة قومية متجانسة[13].

5- ان الشعب الكردي ذو طابع عشائري بالدرجة الرئيسة، وان كل عشيرة كردية هي مجتمع او حلف قائم لأسباب الحماية لمن تنتظم في هذه العشيرة من افراد ليستعان بها على ردع العدوان، ثم للحفاظ على الاعراف والتقاليد ومقاييس الحياة بها، ومن الواضح ان منطقة جبلية مثل كردستان تكون ملائمة لولادة مجتمعات مغلقة نوعاً ما، وتوفير قيادات كاريزمية للحركة الكردية .

وقد يعتقد البعض ان العشيرة تمثل عائلة ترتبط برابطة الدم، وهو ما يعارضه بعض علماء الاجتماع الكرد المعاصرين الذين يرفضون هذه الطريقة في النظر إلى الامور، فإذا كان العمود الفقري للعشيرة العربية (القبيلة) هو خط الانساب، فلدى الكرد يمثل هذا العمود في الارض اي المنطقة التي سكنها الجميع وهم خاضعون لارشادات رئيس العشيرة [14]، لأن اقوى شكل للكرد هو القالب العشائري منذ عشرة الاف سنة قبل الميلاد [15] .

6- ان المنطلقات الفكرية للاحزاب الكردية تتسم بالتنوع، الا ان وحدتها تتضح في المحور الرئيس لعملها السياسي يرتكز على سعيها في اقرار الحقوق القومية للجماعة الكردية[16].

ثالثاً : اسباب ترجع لطبيعة الانظمة الحاكمة

تعد المسألة الكردية من المسائل التي استعصت على انظمة الحكم التي تحكم الكرد في ايجاد حل، ويبدو ان العمق التاريخي لها قد افضى إلى تعقيدها وانتفاء امكانية بلورة وحدة وطنية في البلدان التي ينتمي اليها الكرد [17]، فضلاً عن التضارب الكبير في ايديولوجيات وانتماءات الدول المحيطة بالكرد التي اوجدت تضارباً في المصالح والعلاقات والتحالفات والمنافسة الحادة من اجل مزيد من الهيمنة والسيطرة في المنطقة [18] .

وعلى الرغم من وجود نقاط مشتركة بين هذه الدول حول المسألة الكردية، الا ان هناك الكثير من نقاط الاختلاف، الامر الذي اتاح فرصاً واسعة لكل من يريد التدخل والتأثير فيها، والذي اوجد صعوبة في اتفاق هذه الدول على ايجاد حل مقبول للمسألة الكردية، بل حتى على طريقة التعامل معها وتوظيفها كل لصالحه ضد الاخر.

وازاء كل هذا التداخل فأن المسألة الكردية فعلاً مسألة تأثير مترابطة ومعقدة على مستوى الدول المعنية بالمسألة، وكذلك على المستويين الإقليمي والدولي، ومن ثم فأن السؤال الذي يطرح نفسه ماهي المعالجات الممكنة لحل المسألة الكردية ؟.

هناك اتجاهان يمكن ادراجها لمعالجة المسألة الكردية هما [19] :

الاتجاه الاول : على صعيد الدول المعنية بالمسألة الكردية

- لابد لتركيا من اعادة النظر في مسألتين مهمتين، المسألة الاولى : الدخول في حوار مع ممثلي الكرد في تركيا وحل المشكلة بوسائل سياسية تضمن للكرد حقوقهم القومية في اطار الدولة التركية، والمسألة الثانية: هو ادراك الحكومة التركية ان الحل العسكري المجرد للمسألة الكردية مصيره الفشل، والنتيجة المزيد من المأسي والدماء التركية والكردية على حد سواء، لأن قدرة تركيا على كبح الهوية الكردية باتت شبه عديمة .

- لابد لإيران أن تشعر الكرد بأنهم مقبولون في تركيبة المجتمع كمسلمون، وهذا يمكن ان يكون حلاً مقبولاً دون شك، لكن المفهوم الاسلامي الواسع والمرن الذي طبقته ايران كان فعلاً عكس ذلك، فقد ضيقَ المفهوم الاسلامي وحولَ إلى مفهوم طائفي، وهذا المفهوم يعد الكرد في ايران بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية حسب المادة (12) من الدستور التي نصت على ان الدين الرسمي في ايران هو الاسلام والمذهب الجعفري الاثني عشر مذهب الدولة [20]، وفيما عدا هذا الحل لم يطرح اي مشروع يلبي الطموحات القومية الكردية، إذ كانت تقول سابقاً كلنا ايرانيون، وتقول الان كلنا مسلمون[21].

ويبدو ان المسألة الكردية في سوريا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق (اذربيجان – ارمينيا – جورجيا) لا تثير مشكلات كثيرة لحكومات بلدانهم، كما ان نسبتهم ضئيلة بالنسبة لبقية السكان.

ولكن المسألة الكردية في العراق على الرغم من عدالتها ومشروعيتها الا انها خضعت للابتزاز الاجنبي واستخدمت كورقة للضغط السياسي على الحكومات العراقية على مر تاريخها لتحقيق مصالح واهداف اجنبية[22]، فمنذ القدم تقوم الدول الكبرى بالتدخل بقضايا الشعب الكردي، كما لو انه اداة تهديد للاستقرار في العلاقات الاقليمية في كل من العراق وتركيا وايران وسوريا، أو كورقة للضغط على حكومات بلدانهم تستخدم في خدمة استراتيجيتها، وما ان يؤدي استغلالهم اهدافهم حتى ينسوا المسالة الكردية، وبذلك فان على الكرد ان يتغاضوا الماضي ويوجهوا سعيهم إلى وحدة اهدافهم على مستوى الدول التي تقتسم كردستان ولايعلقوا طموحاتهم واهدافهم على وعود القوى الاجنبية .

الاتجاه الثاني: على الصعيدين الإقليمي والدولي

من الامور التي ينبغي معالجتها على الصعيدين الاقليمي والدولي ما يأتي[23]:

- ضرورة القيام بدراسة جدية واكثر عمقاً وتفصيلاً لمسألة العلاقة بين القوميات والاستقرار السياسي والتكامل الاقليمي والدولي .

- ضرورة دراسة المسألة الكردية دراسة مستفيضة وذلك لخطورة تركها من دون حل سياسي عادل، على الامن والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة من العالم، لأنها ترتبط بالامن القومي لشعوب المنطقة برمتها، ولأنها كانت مثلها مثل اي قضية مدخلاً للتدخلات الخارجية.

ولابد من الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي كسبيل وحيد لأعادة الاستقرار والامن والسلام والتنمية والتكامل الاقليمي للمنطقة وكل الحلول الاخرى ليست الا حلولاً جزئية وقتية وغير عادلة ولا تؤدي إلا إلى مزيد من الدماء والضحايا وتكرار التجارب التي ثبتت فشلها، لاسيما انه منذ ما يقرب تسعين عاماً والدول التي تقتسم كردستان تستخدم كل انواع القوة، وتحاول بشتى الطرق قمع كل الحركات الكردية المسلحة، ولكنه دون جدوى، فهل ثمة مايبرر تكرار مثل تلك المحاولات الفاشلة .

وفي ضوء ذلك فأن المطلوب إدراك هذه الدول لتلك الحقيقة وضرورة ايجاد اطار توافق اقليمي للتنسيق فيما بينها يحفظ حقوق اقلياتها، ذلك ان رد الفعل السلبي للانظمة والحكومات التي تحكم الكرد وعدم قدرتها على توسيع افقها السياسي والحقوقي والانساني لكي تطرح حلاً مقبولاً وعادلاً للمسألة، ادى بها ان تأخذ ابعاداً دولية وتدخل في معترك السياسة الخارجية للعديد من القوى الاقليمية، حتى اصبحت في عالمنا المعاصر قنبلة موقوتة جاهزة للانفجار في اية لحظة، لتتحول إلى واحدة مما يمكن وصفها بحروب المستقبل، كما يرى الخبير الاستراتيجي الامريكي ومستشار الامن القومي الامريكي (زبغنيو بريجنسكي) في عهد الرئيس كارتر .

المبحث الثاني / مداخل تأثير المسألة الكردية في السياسة الدولية (المحلية والاقليمية والدولية)

ارتبطت المسألة الكردية في اكثر من مدخل حتى اصبحت مسألة محلية واقليمية ودولية، لانها اصلاً مسألة ترتبط بأمن اقليم واسع وتخص اكثر من دولة واحدة، لأن اثارها تتعدى الحدود إلى الدول الاخرى، وتفرز كثير من النتائج السلبية والخطيرة على شعوب المنطقة برمتها.

ومن هذا المنطلق فأن مداخل تاثير المسالة الكردية في السياسة الدولية هي:

اولاً : التأثير في السياسات الداخلية وتغيير الحكومات

تؤثر المسألة الكردية على الاوضاع الداخلية للدول المعنية بها، لاسيما عندما تحدث تغييرات معينة يمكن ان تؤدي إلى حدوث تغييرات خارجية ودولية، ولم تكن المسألة الكردية ببعيدة عن هذه الاحداث، إذ

اسهمت في الغالبية العظمى من التغيرات الداخلية لتلك الدول، بل حتى في اسقاطها وهو ما حدث لحكومة عبد الكريم قاسم * وعبد الرحمن عارف، واقالة كثير من الوزارات، بسبب التطورات السياسية في ذلك الوقت، ونعزز مانذهب اليه قول الملا مصطفى البارزاني في المؤتمر السابع للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي عقد بتاريخ 1966/8/16 عندما قال ما نصه انه بالرغم من التغيرات التي حدثت على جهاز الحكومة من استقالة وزارة او غيرها، الا انه يجب ان نبذل اقصى الجهود للتفاهم مع الحكومة[24]، الامر الذي ادى إلى حدوث تبدلات في السياسات الخارجية للدولة، كالتقارب من بعض الحكومات والتباعد عن البعض الاخر، فالوقائع التاريخية تشير ان عبد الكريم قاسم قريباً من السوفيت مثلاً، وكان عبد السلام عارف قريباً من مصر.

كما أدت المسألة الكردية إلى توقيع العراق معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي في 9 نيسان 1972، استناداً من ان الكرد هم الاداة الرئيسة لأضعاف العراق [25]، وقد استثارت واشنطن وطهران في اعقاب توقيعها، الامر الذي دفعهما إلى دعم الكرد في حركاتهم المسلحة ضد الحكومة العراقية التي كادت ان تسقط تماماً مما دفعتها إلى توقيع اتفاقية الجزائر 1975 مع ايران، نتيجة الصراع الدولي في الحرب الباردة، فضلاً عن المصالح الاقليمية والمحلية لكل من العراق وايران انذاك، وبسبب ذلك قام العراق على تغيير مجمل سياساته وتوجهاته الخارجية، إذ طغت المسألة الكردية على القضايا العربية الرئيسة كقضية فلسطين وحركات التحرير الاخرى، وتحول العراق إلى سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز بدل معاداة الاستعمار والامبريالية، والعمل على التنكيل بالشيوعيين في الداخل، فضلاً عن ادانة سياسات السوفيت في اليمن الجنوبي وفيتنام وافغانستان [26].

كما اسهمت المسألة الكردية في تركيا في سقوط حكومة اربكان * وحزب الرفاه في اواسط التسعينيات، لموقفه المعتدل نوعاً ما من حقوق الكرد، الامر الذي جعل المؤسسة العسكرية التركية في حالة تأهب واستعداد مقرونة بتخوف وقلق ما سموه ((التهديد الاسلامي)) للنظام، لأن حزب الرفاه حزب اسلامي يحمل في ثناياه كثير من السياسات الدولية والتحالفات الجديدة، لذلك مارس العسكر الاتراك شتى الضغوط والوسائل لتغيير قناعة الرأي العام التركي بعدم جدوى دعم الإسلاميين[27].

ان كل ذلك يقدم لنا تفسيراً عن اسباب قلق المؤسسة العسكرية التركية في استمرار وجود حزب الرفاه في الحكومة التي لم تستمر طويلاً بفعل الضغوط الشديدة التي واجهتها، وادى بها إلى تقديم استقالتها للبرلمان التركي.

ومن هذا يفهم بأن المسألة الكردية لها القدرة على التأثير في السياسات الداخلية وتغيير الحكومات .

ثانياً : ايجاد التحالفات

لقد ادت المسألة الكردية إلى ايجاد نوع من تحالفات اقليمية واتفاقات وتعاون امني بين دول المنطقة ولو لمراحل متقطعة .

1- أحلاف قديمة: وفي هذا المجال يمكن الاشارة إلى:

- معاهدة (زهاب) يعد الكرد المعاصرون معاهدة زهاب التي اقرت رسمياً عام 1639 بين الشاه عباس الصفوي والسلطان العثماني مراد الرابع اول تقسيم فعلي لكردستان واحتلالها من قبل الدولتين [28]، نتيجة الصراع الدولي بين الدولتين، فضلاً عن المصالح الاقليمية والمحلية لكل منهما. وقد تجلت ابعاد هذه المعاهدة بتحقيق فوائد سياسية للجانبين الفارسي والعثماني تتسم بالمهادنة واحياناً بالقلاقل[29] .

- اتفاقية سايكس بيكو: وهي التقسيم الثاني الذي تعرضت له كردستان على يد دول الحلفاء المشتركة في الحرب العالمية الاولى عام 1914-1918، وبموجب هذه الاتفاقية المنعقدة في 6 ايار 1916 بين دول الحلفاء (بريطانيا – فرنسا – روسيا القيصرية)، والتي تم الكشف عنها بعد ثورة اكتوبر في روسيا القيصرية من العام 1917، اثر انسحاب روسيا من الحرب، فأن بريطانيا وفرنسا الاستعماريتين انفردتا في حكم المنطقة[30]، لذلك فأن مقتل الزعيم الكردي (سمكو) في عام 1930 ارضاءاً للسياسة الخارجية البريطانية التي يمكن ان تؤثر بشكل مباشر على السياسات البريطانية في العراق، وكانت الدولتان التركية والايرانية يستخدمان المسألة الكردية كأدوات لتنفيذ سياساتهما الدولية وحل مشاكلهما الحدودية، إذ كان الاتراك يدعمون حركة (سمكو) الشكاكي ❁ (1920-1925) في ايران، وكان الايرانيون يدعمون حركة نوري باشا ❁❁ المعروفة بـ ((حركة ارارات)) (1927-1930) في تركيا، ومن هذا يفهم ان نزاعات الحدود والحركات الكردية المسلحة قد سببت احتكاكاً بين ايران وتركيا.

2- تعاون امني ثلاثي : هو تعاون عسكري وسياسي بين العراق وتركيا وايران، ظهرت مؤشراته في الثلاثينيات فصاعداً، إذ كرسته معاهدات عدة تمثل الهدف غير المعلن لها، التعاون للحيلولة دون ان يحقق الكرد طموحاتهم القومية [31]، فضلاً عن عقد معاهدات اخرى بين هذه الدول نظمت العلاقات بينهما، ولاسيما فيما يتعلق بمسألة الأمن الحدودي وانتقال الاشخاص المسلحين او غير المسلحين [32] .

3- ميثاق سعد اباد : وهو الميثاق الذي اعلن في 8 تموز 1937 ووقعته تركيا والعراق وايران وافغانستان تحت اشراف بريطانيا، وتنص مادته السابعة على الاطراف الموقعة اتخاذ

التدابير اللازمة للحيلولة دون قيام عصابات مسلحة او جمعيات او منظمات تهدف إلى الاطاحة بالمؤسسات الحالية، التي تتولى مسؤولية الحفاظ على النظام والامن في اي جزء من حدود الاطراف الاخرى [33]، وقد استنكر الكرد هذا الميثاق، لأنه موجهاً لقمع الحركة القومية الكردية، وهو ما اكده لفيف من الباحثين في الشأن الكردي بقولهم انهم غدوا هم المطمع والمقصد، مستطردين بمثابة موضوع للسيطرة الدولية [34]، وتلاشى الميثاق بعد الحرب العالمية الثانية.

4- ميثاق بغداد ((ميثاق المعاهدة المركزية السنتو))

وهو الميثاق الذي اعلن رسمياً في 1955/4/9 ويبدو هذا اليوم يمثل تعويذة بريطانية غربية فيما يخص الشأن العراقي والدولة العراقية [35]، ووقعته تركيا والعراق وايران وباكستان تحت اشراف بريطانيا .

كان تعاملنا مع حلف بغداد على انه حلف استعماري نشأ تطبيقاً لنظرية دالاس في شغل الفراغ بالشرق الاوسط .. لكننا لو قرأنا فقرات ميثاق هذا الحلف لوجدنا في مادته الاولى مايلي التعاون الوثيق في مجال ملاحقة الحركات الكردية المسلحة [36]، الذي اخذ كثيراً من مقدرات الامة لمواجهته، وقد ادان الكرد هذا الحلف، لأنه موجهاً ضد تطلعات القومية الكردية.

بعد انسحاب العراق قرر اعضاء الحلف تغيير اسمه إلى ميثاق المعاهدة المركزية السنتوفي 1959/8/21 بانقرة، ولعل ما يوضح موقف العراق من الحلف ماذكره عبد الكريم قاسم بقوله ((ان حلف بغداد السنتو)) مايزال يحاربنا، وان قضينا على قاعدته في العراق، الا انه يحاول اخضاعنا لنفوذه وانشاء قاعدة له في قلب العراق عن طريق دعم ايران للكرد المسلحين في شمالي العراق بالمال والسلاح[37] .

وقد انتهى الحلف عام 1979 بعد انسحاب ايران منه في اعقاب سقوط الشاه، ثم انسحبت منه تركيا بعد ذلك في 6 اذار 1979 .

5- التعاون السوري العراقي

وهو تعاون ظهرت مؤشراته في مشاركة قوة اليرموك السورية في الحرب ضد كرد العراق عام 1963، [38] في محور العمادية – زاخو بالقرب من الحدود العراقية – التركية في عملية عرفت بأسم (عملية دجلة) [39] الذي يقدر حجمها (5) الاف مقاتل [40] وقد ادان الاتحاد السوفيتي هذه العملية في ذلك الوقت، وأعلن أنه سيوقف مساعدته للعراق، إذا استمر في عملياته ضد الكرد[41] .

6- اتفاقية الجزائر

وهي الاتفاقية المعقودة بين العراق وايران عام 1975 على هامش قمة الاوبك في الجزائر، وقد تنازل العراق بموجب الاتفاقية عن شرق شط

العرب مقابل تخلي ايران عن دعم كرد العراق [42]، فانهارت الحركة الكردية المسلحة لانها لم تجد من سند دولي وإقليمي، والقت السلاح وغادر الملا مصطفى البارزاني شمالي العراق إلى ايران مع نجليه مسعود وادريس، ومن ثم الولايات المتحدة ليموت في مستشفى البحرية الامريكية (جورج تاون) في 1979/3/1[43] .

7- اتفاقية الامن المتبادل بين العراق وتركيا

وقعت هذه الاتفاقية عام 1978 وتلتها اتفاقية لاحقة في عام 1984، ومضمون هذه الاتفاقية هو مطاردة الحركة الكردية المسلحة في كلا البلدين، إذ يسمح للقوات العسكرية بمطاردة الكرد داخل حدود الدولة الاخرى، وقد وجدت تركيا هذه الاتفاقية غطاءاً قانونياً لاحتياجاتها المستمرة للشمال العراقي إلى وقتنا الراهن وذلك بمطاردة قوات حزب العمال الكردستاني التركي، وما تبع ذلك من امور تمس السيادة العراقية[44].

8- الاتصالات واللقاءات الرفيعة المستوى في اجتماعات وزراء الخارجية التركية – السورية – الايرانية

على اثر تحول كردستان العراق إلى حكومة كردية محلية في ظل الانتخابات العامة التي جرت في شمالي العراق بتاريخ 1992/5/19 بدعم واشراف من الوكالة الدولية للامم المتحدة، وتكوين حكومة كردية محلية في المنطقة، واستجابة لهذه المستجدات عقدت خمسة اجتماعات مهمة على مستوى وزراء الخارجية للدول الثلاث، الاول في انقرة (1992) والثاني في دمشق (1993) والثالث في طهران (1993) والرابع في اسطنبول (1994) والخامس في دمشق (1994) وكان المفروض ان تعقد كل ستة اشهر لبحث المستجدات واتخاذ موقف محدد منها[45] .

وناقشت هذه الاجتماعات الوضع في شمالي العراق وتداعيات المسألة الكردية على المستوى الدولي، وعبر الوزراء الثلاثة عن امتناع دولهم عن استخدام المسألة الكردية ورقة ضغط ضد اي منها ورفض تغيير الحدود الاقليمية ومعارضة تقسيم العراق [46]، سواء على اساس طائفي او اثني ورفض اي شكل من اشكال ضم كركوك إلى كردستان حتى في اطار فيدرالي [47]، واكتفت بأن تورد في اجتماعاتها صيغاً عامة تؤكد احترام تطلعات الكرد.

ان الهدف الحقيقي لهذه الاتصالات واللقاءات الرفيعة المستوى هو الحيلولة دون التعاون بين الفئات الكردية الفاعلة سياسياً وعسكرياً عبر الحدود القائمة ودون انشاء دولة كردية مستقلة.

ثالثاً: الحروب والصراعات والتوترات الحدودية

ان كل الحروب والصراعات والتوترات التي قامت بين دول الاقليم كان العامل الكردي

هو اكثر العوامل تأثيراً على توتر العلاقة بين دولها، لأنه الوسيلة الجاهزة لتصفية الحسابات وادارة المنازعات والحروب حتى وان كان السبب غير متعلق اصلاً بالكرد ومنها:

1- الحرب العراقية الايرانية (1980-1988)

وهي اطول حرب تقليدية في التاريخ المعاصر واكثرها دموية وشراسة، إذ دامت ثماني سنوات، وكانت المشاركة الكردية فيها واضحة، وكادت ان تؤدي إلى تغيير النظام في العراق، الا ان سياسة الاحتواء المزدوج التي تبنتها الولايات المتحدة قد ادت إلى تدمير البلدين واستنزافهما دون تحقيق اي نصر لأحد الطرفين (لا غالب ولا مغلوب) اذ خرج البلدان في حالة اجهاد تام، وكانت خسائر الحرب البشرية على وفق تقديرات غربية تقدر عدد القتلى الايرانيين (400) الف شخص والجرحى مليون شخص، وقتلى الجانب العراقي (300) الف شخص والجرحى (800) الف شخص، وتقدر خسائر الحرب المادية (1،097) ترليون دولار، تبلغ خسائر ايران منها (644،3)مليار دولار، والعراق (452،6) مليار دولار [48]، وخرج العراق من الحرب بديون وصلت (100) مليار دولار بعد ما كان في رصيده (30) مليار دولار احتياطياً قبل الحرب [49].

2- حرب الخليج الثانية (1990-1991)

يمكن القول ان حرب الخليج الثانية كانت المناسبة لبداية ظهور نظام دولي جديد، وقد بدأت الحرب عندما حشد الامريكان اكثر من ثلاثين دولة في حلف دولي عسكري ضد العراق لأجباره على الخروج من الكويت تحت شعار (العدالة والشرعية الدولية) [50]، وقدرت الخسائر البشرية لحرب الكويت في صفوف العراقيين (80) الف قتيل و (90) الف جريح و (10) الاف مفقود، ناهيك عن الرقم الاجمالي للوفيات نتيجة العقوبات والحصار 1.614 مليون منهم 667.733 الف من الاطفال [51]، ولا ننسى ان الدور الامريكي في هذه الحرب لم يكن القصد منه انشاء كيان سياسي للكرد في شمالي العراق فحسب، وانما جاءت في اطار سياسة اضعاف العراق وابقائه تحتَ السيطرة الدولية، كي لا يعد خطراً عليهم في المستقبل القريب .

وجاء الصراع الكردي – الكردي بعد حرب الخليج الثانية ليكشف عن السياسة الامريكية حيال العراق وتحول الزعماء الكرد إلى موالاة القوى الاقليمية والدولية، وهذا ما لم يحسن العراق تقديره عند اقدامه لاحتلال الكويت، والتدليل على ذلك ماقاله زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني: انني موجوداً الان في هذه المنطقة تحت الحماية الامريكية والبريطانية[52]، لان من تداعيات حرب الخليج الثانية قيام كيان كردي في شمالي

العراق يتمتع بحكم ذاتي وحماية دولية وغير خاضع للسلطة المركزية في بغداد .

3- التوترات السورية التركية اواخر 1998

دخلت سوريا طرفاً مباشراً في مواجهة السياسة التركية، فالعلاقات السورية التركية لم تخلو من عناصر توتر وخلاف مستمر بدأً بلواء الاسكندرونة وانتهاءاً بمشكلة تقسيم مياه الفرات، ولكن العامل الكردي كان سبباً رئيساً بينهما، إذ تتهم تركيا منذ الثمانينات الحكومة السورية بإيواء عناصر حزب العمال الكردستاني التركي، وفعلاً فقد اخفت سوريا عناصر الحزب المذكور لتكون ورقة ضغط على تركيا.

وفي تشرين الاول 1998 تفجرت ازمة بين سوريا وتركيا وصلَ فيها التصعيد السياسي إلى حافة المواجهة العسكرية، وتدخلت دول كثيرة مثل مصر وايران والسعودية لمنع تدهور الاوضاع، ووقفت كل من الولايات المتحدة واسرائيل مؤيدة لتركيا ورضخت سوريا لتركيا [53]، في النهاية عبر توقيعهما لأتفاق اضنة في 19-20 تشرين الاول 1998، وطلبت من زعيم الحزب مغادرة البلاد، وادى ذلك إلى توجه اوجلان إلى روسيا التي لم تعطه حق اللجوء، ومن ثم توجه إلى ايطاليا التي حدثت بينها وبين تركيا ازمة سياسية على اثر رفضها تسليمه، وقد اعتقل في كينيا في 15 شباط 1999 بعد تنسيق عالي المستوى بين اجهزة امنية تركية وامريكية واسرائيلية ويونانية وكينية والتي تعرف بعملية Abo Operation نسبة إلى لقب أبو الذي يشتهر به اوجلان بين الكرد [54]، وقدم للمحاكمة بجلسة 1999/6/29، إذ صدر الحكم باعدامه واستبدل الحكم بالسجن مدى الحياة.

لقد ارتبطت التوترات السورية التركية اواخر 1998 بمجموعة من الظروف الداخلية والخارجية لا يرتبط بالضرورة بمسألة الكرد ومنها :

أ- رعاية الولايات المتحدة الامريكية لجهود السلام بين البارزاني والطالباني الذي فشلت تركيا في انجاح جهود السلام بينهما .

ب- الاعتقاد التركي بأن سوريا تعاني ضعفاً استراتيجياً بسبب التحالف التركي الاسرائيلي الموقع بينهما في عام 1996 .

ج- رغبة تركيا في ايصال رسالة مباشرة إلى الاتحاد الاوربي الذي يطرح ملف الكرد كمأخذ سلبي ضد تركيا، وذلك عن طريق :

- نزع البرلمان الالماني (البوندستاج) الصفة الارهابية عن حزب العمال الكردستاني التركي .
- تخصيص محطة تلفازية للمعارضة الكردية .
- اعتراف ايطاليا بدور الحزب.

● سماح ايطاليا لبرلمان كرد تركيا بالانعقاد داخل اروقة البرلمان الايطالي قبل اسبوع من تفجر التوترات بين البلدين، وهذا يعني تعامل الاتحاد الاوربي كله مع حزب اوجلان ككيان سياسي [55]، وكان لوقع الحدث على تركيا ليس بالامر الهين، فقد رأت ان تبلغ رسالتها بصورة تحدث دوياً يكون له اثره على سوريا .

4- حرب الخليج الثالثة (الاحتلال الامريكي للعراق 2003)

اعلنت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا الحرب على العراق في اذار 2003، ومن ثم احتلاله على مرأى ومسمع العالم كله في التاسع من نيسان 2003، وقد ادرك هذه الحقيقة الحاكم المدني الامريكي للعراق بعد الاحتلال السفير بول برايمر بقوله: علينا ان نتجنب الغرور الفردي والمؤسسي على السواء، اجل اننا قوة احتلال ولن نتجاهل ذلك [56] .

وتجدر الاشارة ان المشاركة الكردية كانت واضحة في الاحتلال الامريكي للعراق، والتي كانت بمثابة الدعم اللوجستي ذي الاثر في فتح جبهة شمالي العراق على مصراعيها للقوات الامريكية، إذ مهدت الطريق امام الكرد نحو الجبهة الشمالية – كركوك والموصل مع بداية الاحتلال الامريكي للعراق، وبدأت قوات البيشمركة الكردية ❁ المشاركة في القتال ضد الجيش العراقي الذي انسحب امامها للدفاع عن الموصل وكركوك التي لها اهمية خاصة لقوات الاحتلال، ومن ثم دخلت القوات الامريكية مدينة كركوك في 2003/4/10 بطريقة غير متوقعة بعد ليلة من قصف جوي لقوات الاحتلال اخلت على اثره القوات العراقية مواقعها وانسحبت من المدينة ليحل الكرد مكانها عبر زحف تؤمنه الطائرات الامريكية وبعدها عززت القوات الامريكية وجودها ووضعت مراقبين من جانبها واخرجت القوات الكردية من المدينة[57] .

وهكذا تحققت الغاية للقادة الكرد في أداء مباراة السيادة تلك الضغط على او مساومة الحكومة المركزية لتوسيع نطاق مستوى الاستقلال الاقليمي بما فيه الانفصال، وتغيير العلم العراقي والسيادة على كركوك * والمطالبة بأسترداد ما يعرف بالمناطق المتنازع عليها، ولذلك نفهم المنطق وراء تعاقد حكومة اقليم كردستان مع شركات اجنبية للتنقيب عن النفط في الاقليم ❁❁، وهذا مستوى اول للتأثير على المستوى القومي او المحلي .

وعلى المستوى الاقليمي يهدف القادة الكرد من أداء مباراة السيادة عن طريق الضغط على دول الاقليم، ولاسيما تركيا وايران من اجل تحسين وضع الاقلية الكردية فيها، والكف عن التدخل العسكري في شمالي العراق، ومواجهة ما يثار عن مطاليبهما الاقليمية في مناطق الحدود،

ولاسيما كركوك والموصل ... وهذا مستوى ثانٍ للتأثير.

وعلى المستوى الدولي يهدف القادة الكرد من أداء مباراة السيادة عن طريق التأثير في الرأي العام العالمي عبر السعي إلى نيل الاعتراف الدولي بوضعية الاقليم ودوره في السياسة الدولية بهدف الحصول على درجة اكبر من الاستقلال عن الحكومة المركزية في بغداد اياً كانت [58] ... وهذا مستوى ثالث للتأثير .

رابعاً : المسالة الكردية كقضية من قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة

وتأثيرها في عزل الدول والضغط عليها

تقف موضوعات حقوق الإنسان والحريات العامة في مقدمة اليات الوضع الدولي الجديد في عصر ما بعد الحرب الباردة بسبب تفكك الاتحاد السوفيتي وبروز قوة القطب الواحد وانحسار دول العالم الثالث في الامم المتحدة وبزوغ عالم جديد في معالجة هذه القضايا.

وبسبب ما جرى للشعب الكردي من تهجير ومعاناة، فقد ادى هذا ان يكون البعد الانساني للمسألة الكردية عاملاً مؤثراً في السياسة الدولية، حتى انقسمت الدول بين مؤيدة للحكومات ومؤيدة للشعب الكردي رافضةً ما يجري له من انتهاك للحقوق وتقييد للحريات .

وفي هذا المجال يمكن الاشارة إلى:

1- السياسة العراقية مع الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية

يمكن القول ان صدور القرار (688) في 5 نيسان 1991 من مجلس الامن وادانته لما ارتكبته الحكومة العراقية بالكرد امراً في غاية الأهمية على الأقل عن طريق اعتراف المجتمع الدولي بالشعب الكردي جراء ما تعرض له، وكانت المرة الاولى التي ذكر اسم الكرد في قرار دولي بعد فصل عصبة الامم في نزاع ولاية الموصل عام 1925، ثم جاء قرار حظر الطيران العراقي شمالاً وجنوباً، وتولت الطائرات الامريكية في قاعدة انجرليك التركية مراقبة تنفيذ هذه القرارات، وتم توفير ما سمي بـ(الملاذ الامن) للكرد، وبقرار فردي لا علاقة له بالامم المتحدة [59]، وكان انذاك بداية ظهور سياسة دولية جديدة هي التدخل الانساني في الشؤون الداخلية للدول بأسم ايقاف اعمال الابادة الجماعية واعادة الاستقرار .

ولاشك ان تطور القانون الدولي الانساني ومفاهيم حقوق الانسان، وتدخلات الامم المتحدة في شؤون الدول الاخرى ينبىء عن مزيد من الدعم للمسألة الكردية دولياً، ذلك ان المنظمة الدولية لم تكن مجرد مظلة شرعية لاعمال امريكية لا شرعية فحسب، بل اشبه بلغم امريكي يغطيه طلاء الدبلوماسية الدولية النزيهة.

2- السياسة التركية مع الاتحاد الأوربي

لم يقبل الاتحاد الاوربي تركيا في عضويته من دون ان تحسن من سجلها في حقوق

الإنسان، وقد تكرر هذا في اكثر من تصريح لقادة الاتحاد الاوربي [60] .

ولعلنا مازلنا نتذكر اشكال التظاهرات التي نظمها الكرد في عموم العالم بعد اعتقال الزعيم الكردي عبد الله اوجلان في كينيا عام 1999، مما جعل من المسألة الكردية في تركيا هاجساً اوربياً، إذ اصبح الاوربيون في حرج واضح من قبول دولة تنتهك حقوق الانسان في الاتحاد الاوربي، لأن المسألة الكردية في تركيا لم تحل بعد، وان النظام التركي يرفض الاستجابة للمطالب الكردية .

وفي بادرة توحي بتغيير ملحوظ في سياسة الحكومة التركية ازاء الكرد بمثابة مقدمة للانضمام إلى الاتحاد الاوربي الذي يأبى ان يقبل تركيا في صفوفه الاوفق معايير كوبنهاجن التي تتضمن جملة من الاصلاحات، فقد بدأت ببث تجريبي لقناة TRT في 2008/12/25، النشيد الوطني التركي، ومن ثم افتتاح القناة رسمياً في 2009/1/1، ولكن العوائق البيروقراطية ارجأت تطبيق الاصلاح وما يزال انشاء قنوات خاصة متوقفاً، وقد كشف علي بابا جان وزير الخارجية التركي السابق صراحة علي نية حكومته للقيام بأصلاحات تجاه الكرد حينما قال سنجعل من العام 2009 عام الدخول إلى الاتحاد الاوربي، وقد رحب رئيس الاتحاد الاوربي جوزيف مانويل باروزي على هذه الخطوة، إذ قال ان تركيا بدأت العام الجديد بداية حسنة في مجال تطبيق بعض الاصلاحات التي طالبها بها الاتحاد الاوربي [61] .

وفي كل الاحوال يبقى الاجماع قائماً على ان المسألة الكردية في تركيا باتت تعد التحدي الاكبر في مقدمة التحديات التي تواجهها الحكومة التركية، واعتقال اوجلان لا يعني غلق ملف هذه المسألة، بل على العكس المتوقع لها ان تستمر لوقت طويل في المستقبل، ومن ثم فأن اعتقال اوجلان قد يتحول بالنسبة إلى تركيا من نصر إلى هزيمة، إذا لم تبادر تركيا إلى السعي لحل سياسي للمسألة الكردية بداخلها.

الخاتمة

لقد تبين في البحث حقيقة مفادها ان المسألة الكردية من العوامل التي اثرت في السياسة الدولية لدول المنطقة، وذلك لأسباب منها ما يرجع إلى المنطقة واهميتها الاستراتيجية وما فيها من ثروات وممرات مهمة، ومنها ما يعود إلى الشعب الكردي نفسه، ومنها ما يرجع إلى طبيعة الانظمة الحاكمة التي تتسم بالفردية وتتجه للعنف والحل العسكري تجاه الكرد من ناحية، ولديها الكثير من التناقضات والتضارب في المصالح والتوجهات من ناحية اخرى .

وتكمن تأثيرات المسألة الكردية في السياسة الدولية في اتجاهين، فهي كثيراً ما كانت تتسبب في تقارب دول المنطقة وزيادة نقاط

الاشراك فيما بينها، ودخولها في اتفاقيات واحلاف ومعاهدات تارةً، وتارةً اخرى كانت تتسبب في خلق ازمات بل واندلاع حروب كالحرب الايرانية العراقية – وحرب الخليج الثانية والتوترات السورية التركية في اواخر التسعينات، وحرب الخليج الثالثة (الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003)، كما انها تتسبب في سقوط الحكومات داخل دولها، ويتبع ذلك ظهور مشاريع جديدة ومراجعة التحالفات القديمة .

كما هناك اتجاهاً قوياً داخل الدول الكبرى والامم المتحدة على المستوى الدولي في دعم مسألة ربط حقوق الانسان بالوضع الدولي لأية دولة عن طريق العزل والمشاركة في النادي الدولي، وفي هذا المجال نذكر صدور القرار 688 من مجلس الامن ضد العراق الذي تناول القمع الذي يتعرض له السكان في المناطق الكردية العراقية، وشدد على ضرورة ضمان حقوق الانسان والحريات السياسية لجميع المواطنين، ناهيك عن مسألة قبول تركيا في الاتحاد الاوربي وربط ذلك بتحسين اوضاع حقوق الانسان في تركيا، ولعل الملف الكردي واحداً من أهم قضايا حقوق الإنسان.

المصادر والمراجع

(1) فالح عبد الجبار وهشام داود، الاثنية والدولة – الاكراد في العراق وايران وتركيا، ترجمة عبد الاله النعيمي، بغداد – بيروت : دار الفرات للنشر والتوزيع، 2006، ص5 .

(2) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الامريكي، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2005، 420 .

(3) ويلسون ناثانيل هاول، الكرد والاتحاد السوفيتي، ترجمة ضياء الدين المرعب، بغداد : مطبعة ايلاف، 2006، ص250 .

(4) مثنى امين قادر، قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية، السليمانية : مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2003، ص147 .

(5) عبد الله اوجلان، الدفاع عن شعب، بلا : مطبعة البحر الابيض، 2005، ص246 .

(6) وصال نجيب عارف ورواء زكي يونس، العلاقات الاقليمية لتركيا، دراسات استراتيجية، العدد (34)، بغداد : مركز الدراسات الدولية، 2002، ص15.

(7) للتفصيل حول اسباب الخلاف السوري التركي ينظر : السيد عبد المنعم المراكبي، حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق – الاكراد (دراسة حالة)، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2001، ص192–199، وقارن : خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية (دراسة)، دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص42–54.

(8) وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، بلا : مطابع سجل العرب، 1992، ص33 .

(9) مقتبس من: رجائي فايد، اكراد العراق – احزان الامس وقلق الغد، مجلة شؤون الاوسط، العدد (5)، القاهرة : جامعة عين شمس، 2003، ص45 .

(10) مقتبس من: ميثاق خير الله، العلاقات الخليجية التركية 1973–1990، الطبعة الاولى، الموصل : مطابع ابن الاثير للطباعة والنشر، 2008، ص169 .

(11) مقتبس من: رجائي فايد، المصدر السابق، ص40 .

(12) للتفصيل عن جمهورية مهاباد الكردية ينظر : محمد الطاهر محمد، القضية الكردية وحق تقرير المصير، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2008، ص62–65 .

(13) وصال نجيب عارف، القضية الكردية في تركيا حتى عام 1993، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (80)، بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2005، ص5 .

(14) محمد نجم الدين النقشبندي، الكرد وكردستان، بغداد : مطبعة المعروف 2002، ص143 – 144 .

(15) عبد الله اوجلان، من دولة الكهنة السومرية نحو الحضارة الديمقراطية، الجزء الاول والثاني، بغداد : مطبعة السالمي، 2003، ص328 .

(16) ناهض حسن جابر ،مفهوم السلطة في فكر الاحزاب السياسية الكردية المعاصرة، كركوك : جايخانة – حميد زاهد ورامي، 2006 ، ص269 .

(17) وصال نجيب عارف ورواء زكي يونس، العلاقات الاقليمية لتركيا، المصدر السابق، ص31 .

(18) مثنى امين قادر، المصدر السابق، ص125 .

(19) وصال نجيب عارف ورواء زكي يونس، العلاقات الاقليمية لتركيا، المصدر السابق، ص41 .

(20) للمزيد من التفصيل ينظر : سعد ناجي جواد، دراسات في الحركة القومية الكردية، بيروت : دار العلوم، 2005، وقارن : محمد السعيد ادريس، الشرق الاوسط – ثلاثون عاماً على قيام الثورة الاسلامية في ايران، مجلة السياسة الدولية، العدد (176)، القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2009، ص183 .

(21) صلاح سعد الله، المسالة الكردية في العراق، الطبعة الثانية، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2006، ص118.

(22) خلافاً لموقف تركيا وايران وسوريا، يعد العراق البلد الوحيد الذي اعترف بالحقوق القومية الكردية منذ اعلان النظام الجمهوري عام 1958 وحتى الوقت الحاضر :

أ- جاء في المادة الثالثة من الدستور العراقي المؤقت الصادر عام 1958 "ان المجتمع العراقي يقوم على اساس التعاون بين جميع المواطنين واحترام حرياتهم وحقوقهم، ويعد الكرد والعرب شركاء في هذا الوطن، والدستور يضمن حقوقهم القومية في اطار الكيان العراقي .

ب- في المادة الخامسة (الفقرة ب) من الدستور العراقي المؤقت الصادر عام 1958 "ان العراق يتكون من قوميتين رئيستين هما العرب والكرد، وأقرت المادة السابعة (الفقرة ب) على حقوق الشعب الكردي القومية والحقوق المشروعة للاقليات كافة في اطار الوحدة الوطنية، وهي منطقة تتمتع بالحكم الذاتي على وفق ما جاء بقانون الحكم الذاتي الصادر في 11 آذار 1974، وهو الذي أنشئت بموجبه هيئات عديدة ومنها المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي اللذان وفرا لأبناء منطقة الحكم الذاتي ممارسة حقوقهم المشروعة في اطار الوحدة الوطنية العراقية .

ج- اضافة إلى ما جاء من تأكيد ما ورد إعلاه في مشروع الدستور الجديد لعام 1990، إذ نصت المادة السادسة ما يلي "يتكون شعب العراق من العرب والكرد، ويقر الدستور حقوق الكرد ويضمن الحقوق المشروعة للعراقيين كافة ضمن وحدة العراق والدولة والمجتمع"، إما المادة السابعة فاشارت إلى أن اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في منطقة الحكم الذاتي، بينما اشارت المادة الثانية عشر إلى ما يلي "تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الكرد في العراق بالحكم الذاتي في اطار وحدة العراق ووحدة شعبه" .

ويقتضي الواجب العلمي القول ان مسيرة الحكم الذاتي قد صاحبتها في التطبيق العملي بعض السلبيات والأخطاء السياسية والادارية من المسؤولين المحليين ومن كلا الطرفين العرب والكرد، ولكن هذا لا يمنع القول انها مسيرة صاحبتها بعض الايجابيات والنجاحات، كما هو واقع لأية مسيرة سياسية أخرى في العالم .

د- اعتراف الدستور العراقي الدائم في تشرين الأول 2005 بمبدأ الشعبين العربي والكردي في تكوين الدولة العراقية والاعتراف باللغة الكردية كمكون أصيل للثقافة العراقية، والاعتراف بإقليم كردستان العراق كياناً ذو شخصية قانونية، وهي راسخة وقانونية حسب الدستور العراقي بمؤسساتها الحكومية والدستورية وامكاناتها الاقتصادية والعسكرية

وعلاقاتها الخارجية وعلمها الخاص، وتسلم الكرد لمناصب حساسة ورفيعة في بغداد، للمزيد من التفضيل ينظر : موسى السيد علي، القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية، دراسات إستراتيجية، العدد (46)، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001، ص65، وقارن: سعد البزاز، الاكراد في المسألة العراقية، عمان : الاهلية للنشر والتوزيع، 1997، ص141 – 174، وقارن: ايمن ابراهيم الدسوقي، هل القومية الكردية انفصالية – دراسة حالة كردستان العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (357)، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص136 – 139 .

(23) مثنى امين قادر، المصدر السابق، ص188 .

* يقول الملا مصطفى البارزاني " لقد سقط عبد الكريم قاسم بسبب فشله ضد الكرد، واعتقد ان ذلك ما اعترف به جميع المراقبون السياسيون في الشأن العراقي، وقد صور البارزاني ذلك الوضع في قوله : تصوروا صياداً على قمة صخرة يقتل حيواناً وحشياً تحت ببندقيته، لقد جرح لحد الموت تقريباً ولكنه لم يمت تماماً، ومن ثم جاء رجل اخر عن طريق الصدفة قرب الحيوان وانتشله، وقال هذا الحيوان يعود لي في حين ان الصياد في اعلى التل هو الذي قتل الحيوان حقاً، وكان الحيوان الجريح على وفق المقولة هو نظام عبد الكريم قاسم، مقتبس من: ويلسون ناثانيل هاول، المصدر السابق، ص574-575 .

(24) مقتبس من: عادل تقي عبد محمد البلداوي، نضال الشعب الكردي وموقع البارزاني في الوثائق العراقية السرية، بغداد: مطبعة المعارف، 2003، ص84 .

(25) ديفيد مكدول، تاريخ الاكراد الحديث، ترجمة راج ال محمد، بيروت : دار الفارابي، 2004، ص489 .

(26) مثنى امين قادر، المصدر السابق، ص130 .

* تولى الدكتور نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاه الاسلامي السلطة في تركيا بين عامي 1996-1997، وتوقع المراقبون ان يحتل الملف الكردي اولوية خاصة في برنامج اربكان، غير انه اكتفى بالقول ان الكرد اخوة لنا، وستحل المسألة الكردية في اطار الوحدة الاسلامية، مقتبس من: محمد الطاهر محمد، المصدر السابق، ص142.

(27) وصال نجيب العزاوي ورواء زكي يونس الطويل، تركيا واسرائيل (الدور المركب) مجلة دراسات استراتيجية، العدد(36)، بغداد : مركز الدراسات الدولية، 2002، ص17 .

(28) وليد رضوان، موقف التيار الاسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، دمشق : دار النهج، 2008، ص25 .

(29) محمد الطاهر محمد، المصدر السابق، ص55 .

(30) نصت اتفاقية سايكس بيكو على تقسيم املاك الدولة العثمانية بما فيها مناطق كردستان إلى منطقة نفوذ لبريطانيا وفرنسا، إذ اشتملت المنطقة البريطانية (الحمراء) على وادي الرافدين (العراق) من منطقة خانقين وحتى جنوب تكريت، واشتملت المنطقة الفرنسية (الزرقاء) على المناطق التي تعرف الان بسوريا ولبنان، وكذلك الجزء الجنوبي من تركيا (كردستان الشمالية والغربية) إما روسيا فكانت الاتفاقية تخصها بمنطقة ارمينيا وجميع مناطق كردستان الشمالية واجزاء من كردستان الجنوبية، وقد اسفر ذلك التقسيم عن المسألة الكردية التي اتسع ميدانها ليشمل اقليم لكردستان في

تركيا (كردستان الشمالية) واخر في العراق (كردستان الجنوبية) وثالث في ايران (كردستان الشرقية) وهكذا تم تقسيم مناطق الكرد، للتفصيل ينظر : محمد الطاهر محمد، المصدر السابق، ص119 .

❁ سمكو : اسماعيل اغا شكاك (1895–1930) من ابرز قادة الحركة الكردية في كردستان الشرقية، إذ كان زعيماً لعشيرة الشكاك الكردية الكبيرة، وقد قاد حركات مسلحة عديدة ضد الايرانيين، والتف حوله عدد كبير من الانصار والمسلحين، وعينته الحكومة الايرانية حاكماً مطلقاً على منطقة قتور، وكان شخصاً طموحاً تعاون مع قادة الحركة الكردية في تركيا والعراق، واتصل بالانكليز والروس في محاولة لأقناعهم بمساندة الجهود الكردية في اقامة دولة مستقلة، واثار جدلاً كبيراً بين السياسيين والباحثين على حد سواء بسبب قتله لزعيم الاثوريين المار شمعون في عام 1918، وقد قتل سمكو غيلة وغدراً بمكيدة من السلطات الفارسية في 21 حزيران 1930، للتفصيل عن حياة سمكو وحركته المسلحة ينظر : كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، بغداد، 1985 .

** احسان نوري باشا (1892–1976) من ابرز قادة الحركة الكردية في كردستان الشمالية، وقد برز اسمه في عام 1919 عندما كان ضمن مندوبي حامية اسطنبول لمساعدة مصطفى كمال اتاتورك التي قادت حرب ضد حكومة فريد باشا ودفعتها إلى الاستقالة، ولمع اسمه قائداً عسكرياً عن طريق مشاركته في حرب الاستقلال التركية، كما كان احد المندوبين في مؤتمر سيواس عام 1919، ثم التحق بالجيش التركي التاسع في طرابزون، وعين امراً للفوج الاول من اللواء الثاني عشر، وقد انتمى إلى صفوف الجمعيات السياسية الكردية التي طالبت بحقوق الكرد، واشهرها جمعية استقلال (ازادي) السرية التي قامت بتنظيم حركة بيت الشباب التي اجهضت سريعاً، وانتقل على اثرها مع رفاقه إلى العراق، كما كان احد قادة الكرد لعام 1925، وقائداً لحركة ارارات (النار بالكردية) التي قضوا عليها الاتراك بقسوة واعدموا معظم قادتها، الا ان احسان نوري باشا تمكن من الفرار إلى طهران حتى اصبح هناك لاجئاً سياسياً، وانتهت فيها حياته السياسية، للتفصيل عن حياة احسان نوري باشا وحركته المسلحة ينظر : وليد رضوان، المصدر السابق، ص95 – 104، وقارن : وصال العزاوي، القضية الكردية في تركيا حتى عام 1993، المصدر السابق، ص79 – 81، وقارن: عبد الفتاح علي البوتاني، الحركة القومية الكردية التحررية (دراسات ووثائق) تقديم خليل علي مراد، اربيل : مطبعة وزارة التربية، 2004، ص107 – 112 .

(31) هنري لورنس، اللعبة الكبرى، ترجمة محمد مخلوف، بيروت : دار قرطبة للنشر والتوزيع، 1992 ،ص146.

(32) وصال نجيب عارف العزاوي، القضية الكردية في تركيا حتى عام 1993، المصدر السابق، ص163 .

(33) عزيز حسن البارزاني، الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان العراق 1939–1945، اربيل : وزارة التربية، 2002، ص50–51 .

(34) غانم محمد الحفو وعبد الفتاح البوتاني ، الكرد والاحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي 1921–1958، دمشق: دار الزمان، 2008 ،ص72 .

(35) خالد محمد العبيدي، العراق والصراع الحضاري، الطبعة الاولى، بغداد : مؤسسة المختار للطباعة والترجمة والنشر، 2008، ص240 .

(36) رجائي فايد، المصدر السابق، ص 43 .

(37) مقتبس من: قحطان احمد الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 إلى 8 شباط 1963، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2008، ص428-429 .

(38) دخلت قوات اليرموك السورية النظامية إلى العراق عام 1963 تحت قيادة العقيد فهد الشاعر، وادرجت تحت امرة قائد الفرقة الاولى للجيش العراقي، ثم بادرت إلى المشاركة في القتال فوراً بعد ان تمركزت في منطقتي العمادية – زاخو، نظراً لتوقيع الدولتين على اتفاقيتين: الاولى اتفاقية تشكيل المجلس الاعلى للدفاع المشترك في 22 ايلول 1963، والثانية : اتفاقية 9 تشرين الاول 1963 التي وضعت الجيش السوري العراقي تحت قيادة موحدة، ولا تزال هذه الاتفاقيتين ساريتا المفعول لعدم الغائهما رسمياً من كلا الدولتين، للتفصيل ينظر: منذر الموصلي، القضية الكردية في العراق– البعث والاكراد، دمشق : دار المختار، 2000، ص153-154، وقارن: جواد كاظم البيضاني، موقف الاحزاب السياسية في العراق من القضية الكردية (1958-1968)، بغداد : دار العباد للطباعة والنشر، 2004 .

(39) عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص352-353 .

(40) سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية 1958-1970، لندن : دار اللام، 1990، ص99 .

(41) عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص346 .

(42) حامد محمود عيسى، المصدر السابق، ص375 .

(43) حسين مصطفى احمد، المسالة الكردية العراقية في الإستراتيجيتين الأمريكية والروسية – دراسة تحليلية مقارنة، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، العدد (8)، جامعة بغداد : كلية الاداب، 2008، ص533 .

(44) رجائي فايد، المصدر السابق، ص43 .

(45) هيثم الكيلاني، تركيا والعرب، ابو ظبي : مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 1996، ص59 .

(46) وصال نجيب عارف ورواء زكي يونس، العلاقات الاقليمية لتركيا، المصدر السابق، ص38 .

(47) بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكردستان العراق – الجاران الحائران، دمشق : دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009 ،ص159 .

(48) للتفصيل عن الخسائر البشرية والمادية للحرب العراقية الايرانية ينظر : فؤاد قاسم الامير، العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة، الطبعة الثانية، بغداد : دار الملاك للفنون والاداب والنشر ،2005 ،ص66-67، وقارن : ماريون فاروق سلوكت وبيتر سلوكت، من الثورة إلى الديكتاتورية – العراق منذ 1958، ترجمة مالك النبراسي : بيروت : دار الجمل، 2003 ،ص356 .

(49) بيار سيالنجرواريك لوران، حرب الخليج – الملف السري، باريس : اوليفيه اوربان، 1991، ص7-8 .

(50) للتفصيل ينظر : محمد الطاهر محمد، المصدر السابق، ص132، هامش 307.

(51) للتفصيل عن الخسائر البشرية لحرب الكويت ينظر : فؤاد قاسم الامير، المصدر السابق، ص141، وقارن : جيف سيمونز، استهداف العراق– العقوبات والغارات في السياسة الامريكية، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص116.

(52) مقتبس من: رجائي فايد، المصدر السابق، ص45 .

(53) رجائي فايد واحمد بهاء الدين، اوجلان الزعيم والقضية ، القاهرة : دار ميريت للنشر، 1990 ،ص196، وقارن : محمد الطاهر محمد، المصدر السابق، ص114-117 .

(54) حميد حمد السعدون، تركيا والاتحاد الاوربي، مجلة دراسات دولية، العدد(21)، بغداد : مركز الدراسات الدولية، 2003، ص85 .

(55) وصال نجيب عارف، حزب العمال الكردستاني التركي، دراسات استراتيجية، العدد (33)، بغداد : مركز الدراسات الدولية، 2002، ص149-150، وقارن : احمد ذياب، الازمة التركية السورية – المحددات والقيود، مجلة السياسة الدولية، العدد (135) القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1998، ص205.

(56) بول برايمر، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الايوبي، بيروت : دار الكتاب العربي، 2006 ،ص30.

❁ في ما يتعلق بملف البيشمركة او حرس الحدود هناك اكثر من مسألة اشكالية في علاقتها مع الحكومة العراقية المركزية (1) تصر الحكومة العراقية على تقليص عدد البيشمركة (190) الف فرد بما في ذلك قوات الاحتياط إلى اكثر من النصف، فيما ترفضه الادارة الكردية ذلك (2) تريد الحكومة العراقية دمج الميليشيات بما فيها البيشمركة في الجيش العراقي وهو ما ترفضه حكومة كردستان بشدة (3) مدى التوتر بين البيشمركة والجيش العراقي، إذ كادت تدفع إلى التصادم بين الطرفين اثر دخول قوات الامن العراقية لمحافظة ديإلى بدعوى ملاحقة المسلحين، وقد حذر رئيس الوزراء نوري المالكي قوات البيشمركة بقوله بأن وجود هذه القوات خارج الخط الازرق (خط عرض 36 شمالاً) سيجبر القوات العراقية على اعتمادها ميليشيات خارجة عن القانون، ومع ذلك ابرم الطرفان اتفاقاً لتسوية الازمة وترك الاشراف الامني على شؤونها إلى سكانها، مما يشير إلى استمرار وجود بذور الازمة بين الطرفين، مقتبس من: ايمن ابراهيم الدسوقي، المصدر السابق، ص148 .

(57) مقتبس من: محمد الطاهر محمد، المصدر السابق، ص136-137 .

* لم يخفِ الحزبان الكرديان الرئيسان بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، خططهما لتحويل مدينة كركوك مع ثرواتها النفطية لتنتظم إلى ما يدعى بأقليم كردستان، إذا يصر القادة الكرد ليس فقط على ضم المدينة إلى كردستان وانما على الهوية الكردية للمدينة، وهو ما اكده رئيس اقليم كردستان العراق مسعود البارزاني ان جيشه على اعتاب كركوك مل الانتظار وانه سوف لن يسمح لنفسه ان ينتظر (15) سنة اخرى ليأخذ كركوك، وانه سوف يدخلها حتى ولو تحتم عليه ان يحطم كل ما حصل عليه الكرد طوال تاريخهم الطويل، وانه ليس لدى التحالف الكردستاني أي مطالب غير تلك المعروفة للجميع والمتعلقة بضرورة تطبيق المادة (140) من الدستور العراقي الخاصة بتطبيع الاوضاع في مدينة كركوك، مقتبس من ايدن اقصو، السطوح المتصدعة (اصل الصراعات والتدخلات الاجنبية في كركوك)، الطبعة الثانية، بغداد: دار الكتب والوثائق، 2006، ص125 .

❁❁ يقضي قانون النفط والغاز الذي اصدرته الحكومة الاتحادية ولم يصدق عليه البرلمان بعد، بأن المجلس الاتحادي للنفط والغاز (الذي يضم ممثلاً عن اقليم كردستان) هو الذي يتولى اعداد نماذج عقود التنقيب والتطوير والانتاج

واقرارها وتعديلها واعتمادها، ودراسة هذه العقود التي تمنح التراخيص للقيام بالعمليات البترولية والبث فيها وتعديلها، والموافقة على جهة التمويل، والبث في تحويل الحصص ما بين الحاملين للتراخيص التنقيب والتطوير والانتاج، ومن ثم هناك تناقض جوهري بين ما يتصوره القادة الكرد على انه حق قانوني لكردستان ونصوص قانون النفط الاتحادي، كما ان هذا التناقض ينطبق على العلاقة بين قانون النفط الكردستاني وقانون النفط الاتحادي، إذ يقضي قانون النفط والغاز الكردستاني، بأن للوزير المختص بموافقة المجلس الاقليمي ان يبرم عقداً نفطياً للاستكشاف والتطوير لمنطقة محددة مع شركات خاصة كردستانية او عراقية او اجنبية، للتفصيل ينظر : ايمن ابراهيم الدسوقي، المصدر السابق، ص146 .

(58) المصدر نفسه، ص150-151 .

(59) للمزيد من التفصيل ينظر : قحطان احمد سليمان الحمداني، النظام الدولي الجديد والعرب – عن كتاب العرب والنظام الدولي الجديد (الواقع والتوقعات) عمان : مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2001 ،ص33.

(60) للتفصيل عن تركيا والاصلاح السياسي كمقدمة لدخول الاتحاد الاوربي ينظر : وليد رضوان، المصدر السابق، ص396-412 .

(61) مقتبس من: عبد الرحمن الباشا – تركيا على طريق التغيير – الدخول إلى الاتحاد الأوربي، مجلة بغداد، العدد (14)، بغداد : دار النشر بلا، 2009، ص16.